QUEST
Professional Center

دورة تدريبية احترافية

رقم الدورة 1748

دورة صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة

السياسات العامة والحوكمة
الحكومة والقطاع العام

المدة
5 أيام

طريقة التقديم
حضوري

شركة كويست ترينينج

quest-training.com

نظرة عامة على الدورة

تقدم دورة صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة إطاراً استراتيجياً وعملياً لتطوير السياسات الحكومية وتقييمها وتحسينها بالاعتماد على الأدلة الموثوقة والتحليل المنهجي وصنع القرار القائم على المعلومات. وقد صُممت الدورة لمساعدة الوزارات والجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام والمتخصصين في السياسات على رفع جودة السياسات العامة وتعزيز فعاليتها وملاءمتها وتحقيق نتائج أكثر استدامة.

يتطلب صنع السياسات العامة الفعالة أكثر من تحديد المشكلة واقتراح الحلول؛ إذ يحتاج صناع السياسات إلى فهم الأسباب الجذرية للتحديات، وتحليل الأدلة المتاحة، ومقارنة البدائل، وتقييم الآثار المحتملة، واتخاذ قرارات مدروسة ضمن القيود الواقعية للموارد والأنظمة والقدرات المؤسسية. ويوفر النهج القائم على الأدلة منهجية تربط البيانات والبحوث والخبرات المؤسسية وآراء أصحاب المصلحة والأولويات الحكومية بعملية اتخاذ القرار.

تغطي الدورة دورة تطوير السياسات العامة بدءاً من تحديد المشكلة وصياغتها، وجمع الأدلة وتحليلها، وتقييم مصادر البيانات والبحوث، وتحليل أصحاب المصلحة، وتطوير البدائل والسياسات، وتقييم الآثار والتكاليف والمنافع، ووضع خطط التنفيذ، ومتابعة النتائج، وتقييم السياسات ومراجعتها. كما يتعلم المشاركون كيفية التمييز بين الأدلة الموثوقة والافتراضات والآراء، وكيفية تحويل النتائج التحليلية إلى توصيات واضحة قابلة للتطبيق.

ويركز البرنامج على استخدام الأدلة في معالجة القرارات الحكومية المعقدة، بما يشمل الأدلة الكمية والنوعية، والبحوث والدراسات، والبيانات الإدارية، ومعلومات الأداء، والمقارنات المرجعية، وتحليل السيناريوهات، واستطلاع آراء أصحاب المصلحة، ونتائج التقييم. كما يتناول التحديات المرتبطة بنقص البيانات وتعارض النتائج وعدم اليقين والقيود التحليلية والتشغيلية وتعدد مصالح أصحاب المصلحة.

ومن خلال دراسات الحالة وتمارين تحليل السياسات وتقييم الأدلة وتحليل أصحاب المصلحة ومقارنة البدائل وتقييم الآثار وورش إعداد التوصيات، يطور المشاركون قدرات عملية تساعدهم على إعداد تحليلات سياسات أكثر قوة، وتقديم الأدلة بصورة واضحة، ودعم القرارات الحكومية المسؤولة، وتحسين فعالية واستدامة السياسات والبرامج العامة.

أهداف الدورة

- تحليل مبادئ وأسس صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة في القطاع الحكومي.
- تحديد المشكلات والسياسات العامة بصورة واضحة باستخدام التحليل المنهجي والأدلة المتاحة.
- تحديد الأدلة الكمية والنوعية ذات الصلة بقرارات السياسات العامة وتنظيمها.
- تقييم جودة الأدلة ومصداقيتها وملاءمتها وحدود استخدامها في عملية صنع القرار.
- تطبيق أساليب تحليلية لفهم المشكلات العامة وأسبابها وآثارها ومصالح أصحاب المصلحة.
- تطوير ومقارنة البدائل المتاحة للسياسات وفق معايير واضحة وأولويات حكومية محددة.
- تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتشغيلية والتنظيمية والمؤسسية للبدائل المقترحة.
- تطبيق أساليب منظمة لتحليل أصحاب المصلحة والاستفادة من مشاركتهم في تطوير السياسات.
- إعداد توصيات سياسات قائمة على الأدلة تربط بوضوح بين النتائج التحليلية والإجراءات المقترحة.
- تصميم أساليب عملية لمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات وقياس نتائجها.
- تطوير مهارات عرض الأدلة والنتائج التحليلية بوضوح أمام القيادات وصناع القرار.
- إعداد إطار عملي لدمج الأدلة في دورة تطوير السياسات ومراجعتها وتحسينها.

الفئة المستهدفة

تستهدف هذه الدورة القيادات الحكومية ومديري السياسات وكبار المسؤولين ومديري الإدارات ومتخصصي تحليل السياسات والتخطيط الاستراتيجي والباحثين والمسؤولين المشاركين في تطوير السياسات الحكومية وتحليلها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وتناسب الدورة الوزارات والهيئات الحكومية والجهات التنظيمية والمؤسسات العامة والبلديات ومؤسسات القطاع العام المسؤولة عن تطوير السياسات والاستراتيجيات واللوائح والبرامج والمبادرات الحكومية. كما تناسب المتخصصين الراغبين في تعزيز الأسس التحليلية التي تدعم القرارات الحكومية والإصلاحات المؤسسية.

كما يستفيد من البرنامج مستشارو السياسات والاقتصاديون ومتخصصو البيانات والبحوث ومتخصصو الأداء ومديرو البرامج ومتخصصو التنظيم والرقابة ومتخصصو المتابعة والتقييم والحوكمة والإدارة العامة، وصناع القرار الذين يحتاجون إلى تفسير الأدلة وتقييم البدائل وتحويل النتائج التحليلية إلى توصيات عملية.

مخرجات التعلم

- شرح مبادئ ومراحل صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة.
- تحديد المشكلات المعقدة المتعلقة بالسياسات باستخدام أساليب التحليل المنهجي.
- تحديد مصادر مناسبة للأدلة الكمية والنوعية والبيانات الإدارية والبحوث والدراسات.
- تقييم جودة الأدلة وموثوقيتها وملاءمتها وحدودها ومصادر التحيز المحتملة فيها.
- تحليل المشكلات العامة من خلال دراسة أسبابها ونتائجها والفئات المتأثرة والعوامل المؤسسية.
- إجراء تحليل لأصحاب المصلحة وفهم مصالحهم وتأثيرهم ووجهات نظرهم المختلفة.
- تطوير ومقارنة بدائل السياسات باستخدام معايير واضحة وقابلة للتقييم.
- تقييم الآثار المحتملة ومتطلبات التنفيذ والمخاطر والمفاضلات المرتبطة ببدائل السياسات.
- إعداد توصيات سياسات واضحة تستند إلى الأدلة والتحليل المنهجي.
- تصميم أساليب عملية لمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية.
- عرض الأدلة والنتائج التحليلية بفعالية أمام القيادات التنفيذية وصناع القرار.
- تحديد فجوات الأدلة والبيانات وتحديد الاحتياجات البحثية الإضافية.
- تطبيق تحليل السيناريوهات والتفكير المنهجي عند وجود نقص في الأدلة أو ارتفاع مستوى عدم اليقين.
- تطوير إطار مؤسسي لصنع السياسات العامة القائمة على الأدلة ومراجعتها وتحسينها.
- المحاور التدريبية:

محاور الدورة

اليوم الأول

أسس صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة

- مبادئ وأهداف صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة
- دور الأدلة في دعم القرارات الحكومية
- دورة السياسة العامة ومراحل اتخاذ القرار
- تعريف المشكلات العامة وتحليل أسبابها الجذرية
- صياغة الأسئلة السياساتية وتحديد الاحتياجات من الأدلة
- أنواع الأدلة ومصادر المعلومات المستخدمة في صنع السياسات
- التطبيق العملي: تحديد مشكلة سياسات عامة حقيقية أو افتراضية وإعداد إطار أولي للأدلة المطلوبة

اليوم الثاني

جمع الأدلة وتقييمها وتحليل السياسات

- تحديد البحوث والدراسات والبيانات الإدارية ذات الصلة
- استخدام الأدلة الكمية والنوعية في تحليل السياسات
- تقييم جودة الأدلة وموثوقيتها وملاءمتها وحدودها
- التعامل مع عدم اليقين وتعارض الأدلة وفجوات المعلومات
- تفسير البيانات والتفكير التحليلي في صنع القرار
- التحليل المقارن والمقارنات المرجعية لدعم تطوير السياسات
- التطبيق العملي: تقييم مجموعة من مصادر الأدلة وتحديد مدى صلاحيتها لدعم قرار سياساتي محدد

اليوم الثالث

بدائل السياسات وتقييم الآثار وتحليل أصحاب المصلحة

- تطوير البدائل والخيارات المتاحة للسياسات العامة
- تحديد معايير مقارنة وتقييم البدائل
- تحديد أصحاب المصلحة وتحليل مصالحهم وتأثيرهم
- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتشغيلية والتنظيمية
- تقييم قابلية التنفيذ والقدرات المؤسسية المطلوبة
- تحليل المخاطر وعدم اليقين والمفاضلات والآثار غير المقصودة
- التطبيق العملي: تطوير ومقارنة مجموعة من بدائل السياسات لمعالجة تحدٍ حكومي محدد

اليوم الرابع

التوصيات والتنفيذ والتقييم

- تحويل الأدلة والتحليل إلى توصيات سياسات عملية
- بناء العلاقة بين الأدلة والتحليل والإجراءات المقترحة
- تخطيط تنفيذ السياسات وتحديد المسؤوليات المؤسسية
- تحديد أهداف السياسات ومؤشرات الأداء والنتائج
- متابعة تنفيذ السياسات وقياس النتائج
- أساليب تقييم السياسات والبرامج الحكومية
- استخدام نتائج التقييم في تحسين القرارات والسياسات
- التطبيق العملي: إعداد توصية سياسات قائمة على الأدلة مع إطار للتنفيذ والمتابعة والتقييم

اليوم الخامس

صنع القرار الاستراتيجي والتحسين المستمر للسياسات

- عرض الأدلة والنتائج أمام القيادات وصناع القرار
- إعداد موجزات السياسات والتقارير التحليلية الموجهة لصنع القرار
- عرض حالات عدم اليقين والقيود والمخاطر والمفاضلات
- تحليل السيناريوهات وصنع القرار في ظل عدم اليقين
- دمج الأدلة في الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء
- مراجعة السياسات والتعلم المؤسسي والتكيف والتحسين المستمر
- بناء ثقافة مؤسسية داعمة لصنع القرار القائم على الأدلة
- الورشة الختامية: تطوير إطار متكامل لصنع السياسات العامة القائمة على الأدلة يشمل تحديد المشكلة، وجمع الأدلة، وتقييم جودتها، وتحليل أصحاب المصلحة، وتطوير البدائل، وتقييم الآثار، ومتطلبات التنفيذ، والمخاطر والمفاضلات، والمتابعة والتقييم، وإعداد التوصيات، والتواصل مع القيادات، والمراجعة والتحسين المستمر.

للتسجيل أو لطلب مزيد من المعلومات

صفحة الدورة: https://quest-training.com/courses/evidence-based-policy-making-training-course

الموقع الإلكتروني: https://quest-training.com

البريد الإلكتروني: info@quest-training.com

الهاتف: +905016771440